شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

استراتيجية وطنية هيكلية لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق

ره نج عبد الله علي باراوي

18 حزيران 2026

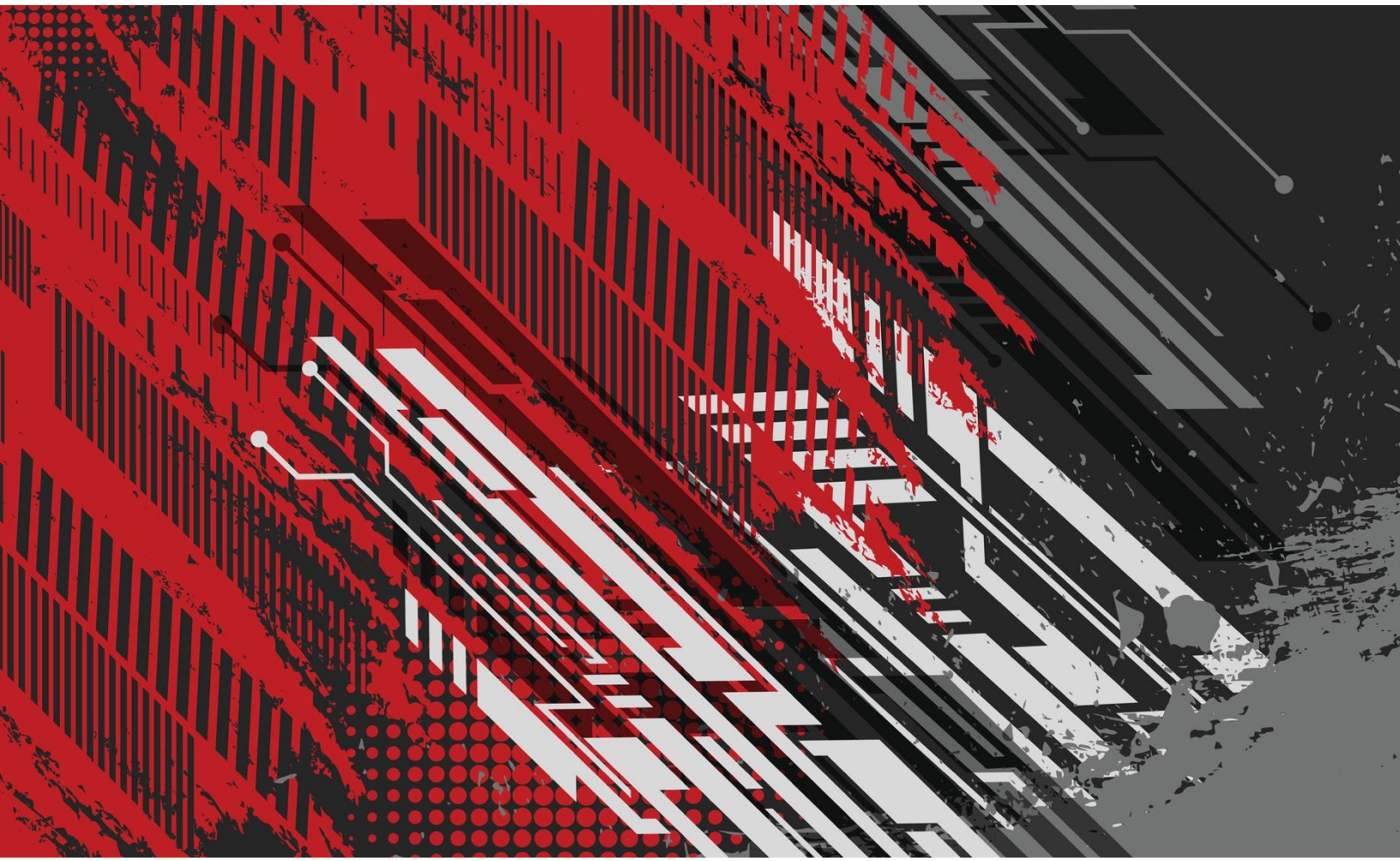

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

استراتيجية وطنية هيكلية لمكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق

مستخلص الدراسة:

تطرح هذه الدراسة استراتيجية هيكلية ووطنية شاملة لمواجهة ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق، بالاعتماد على النظريات الحديثة في الإدارة العامة وتحليل النصوص الدستورية والقانونية لجمهورية العراق. تصيغ الدراسة مشروعاً مقترحاً للحكومة العراقية الحالية برئاسة السيد علي الزيدي، يرتكز على تفعيل التنسيق العالي بين هيئة النزاهة واللجان التفتيشية في الوزارات. وتسلط الدراسة الضوء بشكل دقيق على ظاهرة "الرشوة المبطنة"، وتقترح ميكانيكية مبتكرة تتمثل في تأسيس "صندوق رئيس الحكومة" في المحافظات لتلقي الشكاوى. في الختام، تحلل الدراسة دور المؤسسات الأكاديمية والإعلامية، مستعرضةً ثلاثة نماذج عالمية وإقليمية ناجحة (المملكة العربية السعودية، سنغافورة، جورجيا) كموديلات للمقارنة واستخلاص الدروس.

أولاً: المقدمة والإطار النظري الحديث للإدارة :

في سياق علم الإدارة العامة المعاصر، ترتبط الكفاءة المالية والمؤسسية للدول بدرجة رئيسية بمستوى "الشفافية وترسيخ مبادئ سيادة القانون. وتبين النظريات الحديثة في الإدارة، لا سيما نظرية "الحكم الرشيد (Good Governance) "و"الإدارة العامة الجديدة (New Public Management) ، أن الفساد ليس مجرد انحراف أخلاقي أو مخالفة شخصية عابرة، بل هو نتاج فشل هيكلي عميق في نظام الرقابة، وفصل السلطات، وخطوط المساءلة.

نموذجاً تحليلياً لتحديد مسببات ويطرح العالم والمفكر البارز في مجال الإدارة والاقتصاد، روبرت كليتغارد الفساد الإداري، حيث يُصنف كمعادلة هيكلية تقاس بالمؤشرات الإدارية التالية (1).

Corruption=Monopoly +Discretion−Accountability

الفساد=الاحتكار+السلطة التقديرية المطلقة–المساءلة, يثبت هذا النموذج النظري أنه كلما انفرد مسؤول عمومي بسلطة القرار واحتكرها، مع غياب الرقابة والمساءلة اللازمة، فإن الفساد يصبح نتيجة حتمية. ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار المرحلة الحالية لإدارة الدولة في العراق من أكثر المراحل التاريخية حساسية؛ إذ إن مواجهة الفساد من منظور الاستئصال الهيكلي أصبحت شرطاً مسبقاً وأساسياً للحفاظ على الكيان الفيدرالي للدولة وضمان ركائز التنمية المستدامة.

ثانياً: المرتكزات الدستورية والنصوص القانونية لجمهورية العراق:

إن أي حملة وطنية لمكافحة الفساد، لكي تحظى بالشرعية المطلقة وتتجنب الوقوع في فخ التجاذبات السياسية والحزبية، يجب أن تستند إلى أرضية قانونية ودستورية صلبة. وقد رسخ دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والقوانين النافذة الزخم اللازم لهذه المواجهة.

المادة (٢٧/ أولاً) من الدستور: تؤكد بوضوح أن للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن(2)

المادة (١٠٢) من الدستور: تُعرّف هيئة النزاهة باعتبارها هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب لمراقبة ومكافحة الفساد(2).

قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩: حدد في المواد من (٣٠٧ إلى ٣١٤) بنصوص قاطعة عقوبات الغرامة والسجن لجرائم الرشوة، واستغلال النفوذ الوظيفي، وتبديد المال العام(3).

وكما يقول فيلسوف القانون الكبير، سيسرو لتكن سلامة الشعب ومصلحته هي القانون" الأسمى" ومن هنا النصوص القانونية العراقية يجب أن تكون السيف القاطع لحماية المصلحة العليا للوطن.

ثالثاً: صياغة مشروع وطني شامل للحكومة:

لإطلاق مشروع وطني شامل، ومخطط له، وفعال من قبل الحكومة العراقية الحالية، يتوجب صياغة الاستراتيجية في إطار تنسيق محكم ومباشر بين هيئة النزاهة واللجان التفتيشية في الوزارات، على أن يتم تصنيف العمليات وفقاً لجدول زمني وآليات علمية محددة: (4).

-جمع الأدلة العلمية والمحاسبية: عدم الاكتفاء بالشبهات أو الشائعات، بل الاعتماد على المحاسبة الجنائية لتتبع خيوط الأموال والموارد المخفية. (Forensic Accounting)

-التحقيق المحايد والمستقل: إخضاع المتهمين للتحقيق دون النظر إلى خلفياتهم الحزبية، العشائرية، أو السياسية

-الإحالة السريعة للمحاكم: تفعيل دور محاكم الجنايات المتخصصة بقضايا النزاهة لضمان عدم وقوع الإجراءات في فخ البطء البيروقراطي.

-الشفافية الإعلامية والرأي العام: بث برامج ومؤتمرات دورية عبر القنوات الرسمية (لا سيما شبكة الإعلام العراقي - العراقية) لاستعراض الملفات المنجزة، ليكون العقاب الإداري والقضائي أداة ردع عامة لكل من تسول له نفسه المساس بالمال العام.(5).

رابعاً: ظاهرة الرشوة المبطنة (الفساد الأبيض):

تعد الرشوة المبطنة واحدة من أخطر أشكال الفساد المستشري وأكثرها تعقيداً. في هذه الحالة، لا يقوم المسؤول الحكومي أو المكلف بخدمة عامة باستلام مبالغ نقدية مباشرة لقاء تمرير معاملة غير قانونية أو منح تسهيلات غير مستحقة؛ بل يتم الاتفاق على منافع غير مباشرة، مثل تعيين نجل المسؤول، أو ابنته، أو أحد أقاربه من الدرجة الأولى في شركات القطاع الخاص التابعة للمستفيد، أو توفير نفوذ متبادل في قطاعات أخرى.

يشير عالم الاجتماع الشهير ماكس فيبر في تحليله للبيروقراطية إلى أن الخطر الأكبر يكمن عندما "تتداخل المصالح الشخصية والعائلية مع الواجب الوظيفي الرسمي" (6).

وفقاً لقانون العقوبات العراقي، يعد هذا السلوك جريمة "رشوة" تامة الأركان، فالقانون يدرك تماماً أن الرشوة لا تنحصر في المال النقدي، بل تشمل قبول أي وعد، أو عطية، أو منفعة غير مباشرة. لذلك، يتوجب على اللجان التفتيشية التركيز على تتبع شبكات المصالح العائلية للمسؤولين لإحباط هذا النوع من الفساد المستتر.

خامساً: الابتكار الإداري: "صندوق رئيس الحكومة" في المحافظات:

تمثل الثقة رأس المال الحقيقي لأي حكومة. ولتثبيت مفهوم "الإدارة المفتوحة"، نقترح تطبيق مشروع "صندوق رئيس الحكومة" في كافة المحافظات العراقية.

تخضع هذه الصناديق مباشرة لإشراف مكاتب المحافظين المرتبطة هرمياً بالمكتب الخاص لرئيس الوزراء. ويتاح للمواطنين من خلالها تقديم الشكاوى، والوثائق، والقرائن المتعلقة بحالات الفساد وابتزاز الرشوة، وضمن آلية تضمن السرية المطلقة وحماية الهوية لمنع أي عمليات انتقامية. تسهم هذه الآلية في كسر الحواجز البيروقراطية والحزبية التي تحول دون وصول صوت المواطن إلى قمة السلطة التنفيذية.

سادساً: الفضاء الأكاديمي والإعلامي: دور الجامعات والمنصات الرسمية:

لايمكن اقتلاع جذور الفساد بالاعتماد على الردع القانوني والقضائي وحده، بل يتطلب الأمر ثورة ثقافية وإصلاحاً معرفياً عاماً. يؤكد الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، أمارتيا سين: أن: "مكافحة الفساد تتطلب وعياً مجتمعياً وتمكيناً للأفراد لفهم حقوقهم الأساسية"(7).

بناءً على ذلك، يتوجب على القنوات الرسمية، بالتنسيق المباشر مع كليات القانون، والإدارة والاقتصاد في الجامعات العراقية، إنتاج برامج علمية وحلقات نقاشية معمقة تسلط الضوء على الآثار المدمرة للفساد على الاستثمار الأجنبي، وتشويه السوق، والتضخم، وكيفية هدره لثروات الأجيال القادمة. ويتعين على الحكومة تقديم الدعم المالي واللوجستي الكامل لهذه الجهود الأكاديمية والإعلامية.

سابعاً: مرحلة الإصلاح برئاسة السيد علي الزيدي

في هذا السياق الوطني الشامل، لا يمكن إغفال الخطوات الأولية والجادة التي اتخذتها الحكومة الحالية برئاسة رئيس الوزراء السيد علي الزيدي. إن البدء بفتح ملفات الفساد الكبرى وملاحقة المتورطين دون الاكتراث بالغطاء السياسي أو الحزبي قد بث روحاً جديدة من الأمل في نفوس المواطنين. هذه المرحلة الجديدة التي يمر بها العراق تتطلب مأسسة الخطوات، والاستمرارية، وتحصينها بالدعم الشعبي والمجتمعي لضمان تحولها إلى نهج دائم وثابت في إدارة الدولة

ثامناً: قراءة مقارنة: ثلاثة تجارب عالمية وإقليمية ناجحة:

لاستلهام مسارات النجاح، يقتضي البحث استعراض التجارب الدولية المقارنة:

1.التجربة الإقليمية (المملكة العربية السعودية).:

أحدثت المملكة طفرة إدارية كبرى من خلال تشكيل اللجنة العليا لمكافحة الفساد، حيث تمثلت ركيزة النجاح في إسقاط الخطوط الحمراء التقليدية؛ وشملت المساءلة واسترداد الأموال مسؤولين كباراً ورجال أعمال بارزين. لم تسفر هذه الخطوة عن استعادة مليارات الدولارات للخزينة العامة فحسب، بل أعادت صياغة بيئة الاستثمار لتصبح أكثر جاذبية ونزاهة (7) .

2.تجربة شرق آسيا (سنغافورة) :

تحولت سنغافورة من واحدة من أكثر البيئات فساداً وتأخراً إلى صدارة الدول الأكثر نزاهة وثراءً في العالم. ارتكزت استراتيجية الزعيم التاريخي(لي كوان يو). على محورين: أولاً، منح صلاحيات مطلقة ومستقلة تماماً لمكتب التحقيق في ممارسة القضاء على الفساد. ثانياً، رفع رواتب موظفي الدولة والوزراء لتضاهي أجور القطاع الخاص الكوني، مما ألغى المبرر الهيكلي للارتشاء، مترافقاً مع تطبيق أقسى العقوبات على المخالفين.(8).

3.تجربة غرب آسيا / آسيا الوسطى (جورجيا).

واجهت جورجيا بعد عام ٢٠٠٣ فساداً منظوماً ومؤسسياً، لا سيما في جهاز الشرطة والدوائر الخدمية. اتخذت الحكومة قراراً جريئاً بتسريح آلاف الضباط الفاسدين في يوم واحد، وإعادة بناء الجهاز بالكامل من الخريجين الشباب. بالتوازي مع ذلك، تم إدخال نظام الحوكمة الإلكترونية لتقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، مما غير المسار الإداري للبلاد بشكل جذري .(9)

تاسعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

إن عملية مكافحة الفساد الإداري والمالي هي مسيرة تراكمية طويلة الأمد، وكما يرى الخبير الحوكمي ميرفين كينغ "إن الحكم الرشيد يرتبط جوهرياً بالقيادة الأخلاقية والكفوءة"

1.إن الإرادة السياسية الواضحة في عهد حكومة السيد علي الزيدي يمكن أن تشكل نقطة تحول تاريخية. وبناءً على معطيات هذه الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

2.الإسراع في أتمتة وميكنة مؤسسات الدولة بالكامل لتقليل المعاملات الورقية واليدوية.

3.تعديل قانون العقوبات العراقي لتشديد الأحكام الخاصة بجرائم "الرشوة المبطنة" والالتفاف القانوني.

4.تقديم الدعم المالي للمشاريع البحثية في الجامعات لتعزيز ثقافة الشفافية والنزاهة المؤسسية.

المصادر والمراجع

1. Klitgaard, Robert. (1988). Controlling Corruption. University of California Press, p. 75.

2.جمهورية العراق، مجلس النواب. (٢٠٠٥). دستور جمهورية العراق، الوقائع العراقية، العدد ٤٠١٢ [٢]

.3.مجلس القضاء الأعلى في العراق. قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته، بغداد

4 .Weber, Max. (1922). Wirtschaft und Gesellschaft (Economy and Society). Tübingen: Mohr Siebeck.

5. Sen, Amartya. (1999). Development as Freedom. Oxford University Press.

6.د. علي حسين الخفاجي. (٢٠١٨). القانون الإداري العراقي وملفات فساد الموظفين، منشورات جامعة بغداد، كلية القانون .

7.د. محمد طاهر الحكيم. (٢٠٢١). الاقتصاد العراقي بين الإصلاح الإداري والتغيير الهيكلي، مجلة الجامعة المستنصرية للإدارة والاقتصاد.

8.التقرير السنوي لمؤشر مدركات CPI (Transparency International). منظمة الشفافية الدولية الفساد ا

تقرير الحوكمة الرشيدة ومؤشرات الشفافية الإدارية في الشرق .(World Bank) البنك الدولي

9.الأوسط

10.مكتب التحقيق في ممارسات الفساد في سنغافورة

(CPIB). The Singapore Miracle: How we .cleaned up a nation

عن الكاتب: الاستاذ ره نج عبد الله علي باراوي

باحث اقتصادي وحقوقي. المستشار الاقتصادي السابق في مركز تطوير التجارة و الصناعة السليمانية UNOPS.
معد و مقدم برنامج الحوار الاقتصادي في قناة زاركوس. مشرف مركز الأعلام في جامعة السليمانية سابقا.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600